المكتبة الدينية للطريقة العلاوية بمستغانم

مظهر البيان

في التمهيد بالمقدمات

تأليف الأستاذ الشيخ
أحمد بن مصطفى العلاوي المستغانمي

الطبعة الثانية

حقوق الطبع والنقل محفوظة

سنة 1936

بســـم اللــه الرحمـــان الرحيـم

مقدمة الطبعة الاولى

الحمد لله القائل: **فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون**، والصلاة والسلام على الامين المأمون.

أما بعد فقياما بواجب الدين ووفاء بعهد سابق وتلبية لرغبة الراغبين قدمنا للطبع ما كان بأيدينا من المقدمات التمهيدية للأجوبة العشرة التي كانت حشوا في كتاب «الروضة السنية من المآثر العلاوية» لصاحبه الشيخ الحاج عدة بن تونس قدس الله روحه والتي

كادت لا ترى بعين الإهتمام من قبل قارىء الكتاب.

كتب هذه الأجوبة ردا على الأسئلة وقد وفقه الله أن يكتب هذه اللآلىء المنثورة والجواهر المكنونة في مسلك لم يسبقه أحد وبلغ فيه مبلغا يجعله من المقربين.

وسبب انبثاق هذه المقدمات هو أن أفرادا فرنسويين وعرب مسيحيين قرروا بالوحدانية لله تعالى بعد التثليث وبالإعتراف بالرسالة لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بعد الجحود وبعثوا رسالة للأستاذ الشيخ العلاوي رحمه الله صدروا له فيها عشرة أسئلة وقبل أن يجيبهم على الاسئلة

تقدم لهم بمقدمات تمهيدية من محض نصحة التي تتبلور في هذا الكتاب المسمى «مظهر البينات في التمهيد بالمقدمات» وان يجعل الله لهذا الكتاب من المكانة ارفع منها في نظر القارىء المنصف كيفما كان دينه وملته.

أما كتاب الأجوبة على الأسئلة العشرة الذي هو الغاية التي يطمح إليها القلب سنتفضل به على القارىء الكريم في القريب الغير البعيد إن شاء الله والله ولي التوفيق.

وهذا جواب مولانا الاستاذ الشيخ العلاوي رحمه الله على رسالة السائلين.

قال بعد البسملة ما نصه:

الحمد لله الهادي من استهداه والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وآله وصحبه ومن ولاه.

أما بعد: أيها الصديق قد بلغتني رسالتكم تتضمن من الأسئلة عشرا بواسطة محبكم وأنه أعرب لي عما قصدتموه واشتملت عليه طويتكم من اضمار الخير لعموم البشر كما اخبرني أيضا أنكم تريدون ارتباط الجواب بنصوص قرآنية أو احاديث نبوية أو قواعد فلسفية عصرية ليكون ادعى للقبول وامكن تأثيرا في النفوس والعقول

ولما كانت الأسئلة بالقلم الأعجمي ألزمته بإيضاح معناها، فأتاني بما يلائم مااشتملت

عليه تقريبا، فوجدتها كافلة بالصلاح في بابها تنبيء عن مكارم أخلاقكم من إضمار الخير لابناء البشر، **إن يعلم الله في قلوبكم خيرا يوتيكم خيرا.**

وبالجملة فإنها أسئلة أجدر بأن يتشوف لجوابها العالم اجمع، فضلا عن الامة الفرنسية التي أنت من افرادها جنسية، فجزاكم الله خيرا فقد خدمتم بذلك أبناء جنسكم وسعيتم فيما لا جزاء يعادل فعلكم هذا، إلا جنة عرضها السموات والارض. وبعد هذا ارجو الله أن يلهمنا إلى ما فيه السداد، ويسلك بنا وبكم سبيل الرشاد. وقبل الشروع أقدم مقدمة تشتمل على فصول تمهيدا للعقول.

الفصل الأول من المقدمة

فأقول: من المعلوم أن المجتمع البشري مفتقر بالطبع إلى من يسوسه ظاهرا وباطنا.

وبهذه المناسبة رتب له سبحانه وتعالى شرائع سماوية تسوسه وتزجره من حيث الباطن، كما جعل له قوانين سلطانية تسوسه وتزجره من حيث الظاهر، فكان الدين والسلطان بهذه المثابة كالشريكين في تقويم العمل، بحيث لا غناء لأحدهما عن الآخر.

ومن يقل باستغناء السلطان عن الدين فهو غير امين، وقد يخشى خراب ملكه ولو بعد حين، لأنه يتوقى مراعاة القوانين في الجهر، أما السر فلا.

لأن القوانين الصارمة المترتبة على منتهك الحرمات لا تجري على صاحبها إلا مع البينة فهي حاجزة له في الملا، ومن ذا الذي يحجزه إذا اختلى بكمال معصوم أو فرج مختوم؟ والحالة أنه يأمن من الإطلاع عليه، لا والله لا يحجزه شيء إلا إذا كان يخشى الله رب العالمين.

وعليه فالمستغني بترتيب القوانين السلطانية عن الزواجر الإلهية، فهو متهوم العقيدة، لأنه قائل بجواز انتهاك الحرمات مهما أمكن الخفاء. فهو إنسان في الملا، وحشي في

الخلا، فليتأمل. وهذا بقطع النظر عما توعدتنا به الشرائع السماوية أو واعدتنا، والا لما التجأنا لتحكيم العقل في مثل ذلك تأمل الفصل بعده.

الفصل الثاني من المقدمة

ثم أقول: مهما اعترفنا بلزوم سلطة باطنية دينية توازر السلطة الظاهرية في المحافظة على حرية الانسان في بدنه وماله وعرضه، بحيث يكون مأمونا سرا وعلانية، فلا نعتبر ذلك اللزوم مجرد سياسة تسمت بالشرائع الالهية، لان القائل بذلك يعتبرها لم توضع من أجله، حيث يظن أنه مطلع على سر الوضع. وبهذا النظر لا يصح التنصل مما سبق التحذير منه في الفصل الاول من ان القائل بذلك يجوز انتهاك الحرمات مهما امكن الخفاء، لان ذلك يلزمه بمجرد ادعائه الاطلاع على سر الوضع.

وعليه فلا يحصل له تمام التبري من ذلك أمكن الخفاء، لأن ذلك يلزمه بمجرد ادعائه الاطلاع على سر الوضع. وعليه فلا يحصل له تمام التبري من ذلك إلا إذا تلقى الزواجر الالهية في الباطن بما تلقى به الزواجر السلطانية في الظاهر. وبذلك يدخل في دائرة من آمن بالله واليوم الآخر. وما ذكرناه من لزوم الإيمان ليس بمستبعد لدى الفكر العام، فيستغرب ثبوته.

تأمل فيما بعد.

الفصل الثالث من المقدمة

ثم اقول: ومن المحتمل أيها الصديق أن يقال أن مااجتمعت عليه القدماء من لزوم مراعاة الشرائع طبق ما جاءت به الرسل، هو من ضروريات الظروف الغابرة. أما الآن ترقت العقول، وبلغت الأفكار إلى غاية كافلة في تنظيم مهماتها.

فأقول: وعلى تقدير صحة مقالة هذا الفريق فثم فَرْقٌ تتعين مراعاته بين الشرائع الإلهية والقوانين المخترعة، يشعر به من تأمله مع إنصاف، إذ البصير لا ينكر كون القوانين المخترعة لاتخلو من بعض الأغراض الشخصية من مؤسسها حال التاسيس وإن كانت

جمهورية فضلا عن أن تكون إستبدادية، حتى أن القانون يتسمى باسم مؤسسه، وفي ضني أن المؤسس لذالك لا يخلص تماما من مراعاة بعض حظوظه حال التأسيس، إما لاستجلاب نفع خصوصي وإما لدفع ضر، وإما لعكس مقاصد المعاصر، وإما وإما! ولهذا كلما دارت الدوائر، قد ينتقل القانون إلى عكسه أو يقضي عليه بالتعطيل، وقد يكون ذلك بقصد التشفي بصاحبه، وبهذه المناسبة، لا تخلص الأمة أبدا من تقلبات الأغراض الشخصية، وبالأخص الضعفاء، أما الشرائع الإلهية فهي حاكمة على كل من الرئيس والمرؤوس ثابتة الحقائق لاتحتمل الانعكاس

فالمستظل بظلها في امن على كل حال من غيره من تقلبات الاغراض.

الفصل الرابع من المقدمة

وقالت طائفة: الوقوف مع مقتضيات الشرائع من لوازم التقهقر!

فأقول: إنها كلمة جديرة بالاهمال إن أريد بها عموم الشرائع ناسخا ومنسوخا، لأن في الشرائع ما جاءت بأسباب الرقي لأهله ودواعي العمران، والتاريخ أعدل شاهد فيمن كانت الشريعة هي السبب الوحيد في ترقيتهم، وفيمن كانت لهم بعكسه، وما ذلك إلا لانتهاء زمن

العمل بها، ولهذا اضطر بعض الكتابيين من أهل أوربا إلى استبدال عدة أحكام بغيرها، ولهم العذر في ذلك مع الملامة، حيث لم يلتفتوا إلى غير ما بأيديهم من الكتب السماوية لينظروا ما عسى أن يوافق الغرض الموقوف عليه، ويكون مستندهم في ذلك إلى كتاب سماوي أو لا من صفحهم عنه، وهو شأن المنصف المحافظ على الاوامر الالهية، ومن ذلك ما صح عن النبي الأمي عليه الصلاة والسلام أنه كان يستند إلى أحكام أهل الكتاب فيما لم يوح له به، فما منع الانجيليين ان يأخذوا ما وافق مدنيتهم العصرية من القرآن؟ والحالة انه كافل بما يحتاجون إليه، فهل هو مجرد تغفل؟ ولا اقول بما سوى ذلك، رجما بالغيب.

الفصل الخامس من المقدمة

ومن سوء الحظ، أيها الصديق، أن تهمل أوربا العظمى كتابا سماويا يلائم مدنيتها الحاضرة، ويربط بها ما يقرب من ربع سكان البسيطة، مع أن أغلب أفرادها مفرغون من العمل بغيره للإقبال على الحق مهما عثروا عليه، وما منعهم عنه إلا عدم وجود المبلغين للحقيقة على ما هي عليه، وإلا لكانوا أسرع المدعوين إقبالا، وكيف لا، والحرية ترغبهم، والانجيل يوافقهم، إن لم نقل يكلفهم.

أما قولنا الحرية ترغبهم لأنها لا تطلب إلا ما يقوى دعائمها من الكتب السماوية لتستند

عليه، ولا كتاب أجدر بها من القرآن حتى أنه ليس في طوقها أن تخرج عنه، كيفما توسعت، لأنه منها أوسع. **ما فرطنا في الكتاب من شيء.** وأما قولنا الإنجيل يوافقهم سيأتي فيما بعـــد.

الفصل السادس من المقدمة

وأي لوم يلحق المسيحيين، أيها الصديق، لو التفتوا أدنى التفات للبعثة المحمدية، مع التأمل، في مجيئها بعد المسيح لينظروا ما عسى ان يكون هو ذلك المبشر به في الإنجيل، وهل لا يجعلون للبشائر المسيحية أدنى مكانة، فيرتقبون بها الخبر عنه لئلا يفوتهم التصديق به، كما يفوتهم العمل بالانجيل في هذا الموضوع.

هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة وقضي الأمر.

جاء محمد عقب بعثة المسيح بنحو خمسمائة سنة، فقال أنا دعوة أبيكم إبراهيم وبشارة عيسى، فآمنت به طائفة من

النصارى، وكفرت به طائفة، وسبب كفرانها به أنها توهمته أنه ليس هو ذلك المبشر به وإن قلنا عاقتها عن التصديق به ما توهمته، فقد اتضح الآن صدقه، كما اتضح صدق المسيح، عليهما السلام، بتصريحه عن المبعوث بعده.

وأما صدق محمد في كونه بشارة عيسى، يتضح لنا من خلاصة اقواله التي تتضمن أنه هو ذلك المبعوث في الانجيل، وليس بعده نبي حتى ينتظر.

فكان هذا الخبر مما يحتمل الصدق والكذب لدى المعاصر، أما الآن فهو إلى الصدق أقرب، وبالواقع أنسب، يترجح جانب الإيمان به على

عكسه، بما مرت عليه من السنين التي بلغ عددها الاربعة عشرة قرنا، وهاته الغاية كافلة في تحقيق صدقه في كونه هو ذلك المبشر به، وإلا فأين بشارة عيسى بعد ما مضت تسعة عشر قرنا من الميلاد؟ فهل هي خاوية على عروشها؟ فحاشا لله.

وبالجملة فمن لم يقل بنبوءة محمد من المسيحيين فهو يقول بعدم صحة بشارة عيسى. فليتدبر.

الفصل السابع من المقدمة

وعلى ما قدمناه من لزوم اعترافنا بسلطة باطنية، دينية، توازر السلطة الظاهرية في حفظ ما للإنسان وما عليه، حيثما كان خاليا أو جاليا، لزمنا على ذلك احترام عموم الشرائع الالهية، وهذا بالنظر للمجتمع الإنساني، أما باعتبار المكلف في خاصة نفسه، فلا بد له من الفحص على شريعة سماوية يعتنقها، حالة كونه على بصيرة مما اشتملت عليه، بحيث يكون على بينة من أمره، وهذا لا يتسنى لنا إلا إذا بسطنا عموم الشرائع على صفحة الاعتبار لنأخذ منها شرعة كافلة بمهماتنا، دينا ودنيا، وكل إنسان لزمه أن

يسعى في خلاص نفسه. **يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من اتى الله بقلب سليم.** قاطع النظر عن تعصبات الأبـاء والاجـداد ومعتقداتهم.

ومن الغريب أن تهمل أروبا الفحص في مثل هذا الموضوع مع ما جبلت عليه من طلب الرقي في كل شيء، فهل منعها تقليد الأباء والأجداد، أم غفلة منها عن يوم المعاد؟ فإن كان الأول، فهو مناقض للقواعد العصرية، وأن كان الثاني فهو قصور على كل حال في القوة الفكرية.

لأن نفع الإنسان يعتبر باليوم القابل، لا بما فات، وكل آت آت.

الفصل الثامن من المقدمة

وما تكلفناه من لزوم مراعاة الزواجر الدينية من المنتظم البشري، هو بقطع النظر عن واجب الإيمان باليوم الآخر، ولوازم الحياة الابدية، أما مع ذلك، فلا نتكلف، فيكون الإيمان بذلك كافلا بالغرض المومي اليه دنيا واخرى.

نعم، قد يتنازع النفي والاثبات على ذلك المركز لما هو عليه من المكانة والعز. **ليجزي الذين آمنوا وعملوا الصالحات من فضله.** وهنا غرض اهم مما سبق مهما اعتقدنا أبدية الإنسان، بمعنى كونه غير ترابي، أو شككنا في ذلك، لزمنا اعتبار ما بعد الإنتقال ليتوقى

ما ربما يكون الموعود به حقا، ولو يكون التوقي على سبيل الاحتمال، فهو على كل حال تزحزح وخروج بطرف من دائرة الانهماك، ومن تمكن من درجة اليقين يكون إنسانا بالطبع، لا بالتكلف، ومن لا، فلا.

الفصل التاسع من المقدمة

قد لا يعتد الإنسان بما بعد الموت، وذلك لاسباب، منها عدم التفاته لما اشتملت عليه عموم الشرائع، أما لو بسطها على صفحات الإعتبار من لدن آدم إلى بعثة محمد، عليهما السلام، لكانت فعلته هاته كافلة في ترجيح الإيمان على مقابله وكيف لا، والحالة أنها لم تختلف في لزوم المعاد، فهي تخبر بكل لهجة، وتحذر بكل قريحة، وهل يرى أن اربابها تواطأت على الكذب مع كثرتهم التي بلغت حد الغاية؟ وهذا بقطع النظر عن شرف مكانتهم، وشهادة الخلق لهم في كل عصر ببراءتهم من كل النقائص.

وبعبارة أخرى إن هذا الفريق الذي لا يعتد بالحياة الأبدية، فهو كذلك لا يعتد به لأنه نزر قليل بالنظر للسواد الأعظم من سكان البسيطة.

ومع قلة ذلك الفريق لم يسلم اي فرد من افراده من أن يتخيل ما ربما يكون المخبر به على لسان الرسل حقا، فهو غير سليم العقيدة في تحقيق النفي، ولو بلغ ما بلغ في استقلال الفكر وحرية الضمير.

وكل ذي إدراك يحس ذلك من نفسه. وقد يخبر المنصف به.

وعلى فرض ثبوت ما تخيله الجاحد من وقوع المخبر به على لسان الرسل كيف يكون حاله

إذا. **التفت الساق بالساق إلى ربك يومئذ المساق؟** فلا محالة تتحقق خسارته أما المثبت للمعاد لا تتصور بحال على كلتا العقيدتين. فلتتـــدبر.

الفصل العاشر من المقدمة

والأصل الأصيل في جميع ما قدمناه من لزوم الإيمان بيوم الميعاد هو مفرع عن إثبات المدبر لهذا العالم.

وقد أجمعت الأمم على إختلاف معتقداتهم قديما وحديثا من عموم سكان البسيطة على اثباته، والحمد لله، وإن مع تباين المشارب فكل يعتقد إثبات الحق، إنما المختلف فيه تعيين الحقيقة، أي ما هو ذلك المدبر من جهة الماهية والوصف؟

فذهبت كل فرقة لما سمح لها به إجتهادها، أو أخبرها به نبيها، فافترقت المثل، وتعددت النحل، وعلى كل حال فالنقطة الجامعة بين

أطراف المتناقضين هو الإثبات. ولم يسقط من هذا المركز المهم إلا شرذمة قالت بنفيه وأسندت الأمر لغيره ويا ليتها قالت هو ذلك المسند إليه، فتحصل على طرف من الإثبات ولكنها أغفلت ذلك.

وعليه فإنها تعتبر خارقة لما أجمع عليه العالم بإسره فلا جرم أنها تتحمل ما أركبته دنيا وأخرى. لأنه كفر بصفته الخاصة وكل ما دونه من المنفيات مفرع عليه. **ذلك بأن الله مولى الذين آمنوا وأن الكافرين لا مولى لهم.**

الفصل الحادي عشر من المقدمة

ومما يسوء الموحدين إفراط من أفرط في المقررات الدينية إلى أن وصل به غلوه إلى نفي المدبر لهذا العالم، وهو على صفة إعجاب ظنا منه أنه عثر على علم من نتائج الرقي في المعلومات، ولم يشعر ان انكاره للألوهية، ضرب من ضروب الوحشية، فحقه أن يعد قرحة في جانب الإنسانية، أو نقول بقية حيوانيـــة.

نعم، قد تلبس بهاته العقيدة الأقدمون، حسبما أخبرنا به القرآن: **وقالوا ان هي إلا حياتنا الدنيا، نموت ونحيا، وما يهلكنا الا الـدهـــر.**

وعليه فلا تصح هاته المقالة **أن تعد** من حسنات هذا العصر، عصرالرقي و لإستبصار، حيث صح انها مما تمخضت به الدهور الغابرة **و الأمم** القاصرة. و لا مستبعد فيما ارتكبوه في تلك الأعصار على ما أخبرنا به القرآن، **إن هم إلا كالأنعام بل هم اضل.** إنما المستبعد صدور نظيره من أرباب الأهمية الذين ربما يرجى بصلاحهم صلاح أبناء الإنسان قاطبة. **وما ذلك على الله بعـــزيز.**

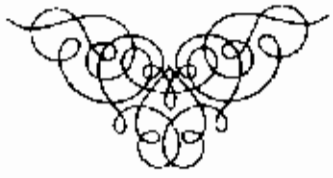

الفصل الثاني عشر من المقدمة

ولعلك تقول ان ما تفوه به الأقدمون من نفي الألوهية، ربما كان السبب فيه القصور في العلم. فما السبب الآن في التفوه بمثله مع السعة فيـــه

فأقول: هذا السؤال حقه أن ينتظر جوابه وإني أمنعت النظر فوجدت الداعي الوحيد فيه هو سابق الإعتقاد في الإله إذا كان على غير الوجه الأكمل، لأن الفيلسوف قبل اشتغاله بالفن الذي استثمر منه نفي المدبر، قد يكون موحدا. ولكنه لا يتخيل الإله إلا جرما مستقره العلو، حسبما انطبقت عليه عقائد أغلب الأمم، غير الإسلام، وحتى إذا وصل إلى

ما وصل إليه واستحكم به التحقيق في فن الهيئة بواسطة الإستكشافات على العلويات وغيرها، وبالأخص مع استعانته بنحو المكبرات، فلا يجد إلا فراغا متسع الأرجاء لاغاية له ولا فجاجا تخاله أجراما، بعضها يسمى بالكواكب، وبعضها بالشموس، و لآخر بالأقمار، تفوق حد الحصر و العدد، تتوقف حركة بعضها على بعض على ما تقتضيه الجاذبية والنواميس الكونية، فيتضح لديه يقينا أن الأشياء مرتبطة ببعضها والمسببات موقوفة على أسبابها، والطبيعة فعالة لا غير فلا يستطيع ن يثبت موجودا أو زائدا على ما وصل إليه علمه فكيف يتسنى له ان يثبت

إلها حسبما تخيله في ذهنه سابقا من كونه ذا جرم مقره في السماء، جالسا على كرسي أو نحوه، فهيهات أن يجد إلها بهاته الصفة. وهذا هو الباعث له على إنكار الألوهية مع العلم، وقدأخبرنا بمثل هذا القرآن: **أفرأيت من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم.** وباليته كان له إلمام بشيء من عقيدة الاسلام. وليتأمل فيما بعـــد.

الفصل الثالث عشر من المقدمة

ثم أقول: إن الإنسان قد يمدح باستقلال الفكر، لكن لا ينبغي له أن يأمن من غوائله لأن حرية الضمير تفضي إلى الإستبداد به، وهو نفس التذهب القائل، الخر بمذمته.

وعليه فيكون المتنقل منه هوالمرجوع إليه، ربما يكون الرجوع بصفة أشنع من ذي قبل لأن المنتقل كان مقتديا صار مقتدى به، فتحمل بذلك مسؤلية الاتباع، ودخل تحت الاشارة مع من تقدمه من المذاهب مدحا وذمـــا.

وبالجملة إن الدهرية نفسها ما هي إلا مبالغة في استقلال الضمير، فرارا من التذهب

بأي مذهب كان. فاستنتجت بذلك مذهبا
علاوة على ما سبق، أحدث في المجتمع الإنساني
تشويشا وارتباكا، لأن الكل كان قبل حدوثه
متفقا على إثبات المدبر لهذ العالم، وإنما
الخلاف في تعيين ما ذلك المدبر، وهو منشأ
اختلاف الملل وتعدد النحل، غير أن لكل
يجد في نفسه ما ربما يمنعه من إنتهاك حرمات
الغير في الخلا، وإني مع الإعتراف بأنه أعز
شيء للإنسانية الإفتخار به، حرية الضمير؛
لكن مع التحسس بسلطة خارجية يتعذر
إدراكها، تسمى بالألوهية، ومن لا توجد فيه
هاته الحاسة فهو إنسان في الصورة لا غير.

الفصل الرابع عشر من المقدمة

كل من تمذهب بمذهب الدهرية أو نقول
الفرعونية، هو على شك من أمره، ولو بلغ ما
بلغ في تصحيح معلوماته، ما يتبع من أمره إلا
الظن. **وإن الظن لا يغني من الحق شيئا.**
ولهذا تجد أكثر هاته الطائفة يجنح إلى الإقرار
في معلوماته ومخابرته، وبالأخص عند النوائب
وقد اشهدتنا الحرب الكبرى دروسا نافعة. فلا
تجدن خطبة أو مقالة، إلا ويخاللها من
التوحيد بقدر إنصاف صاحبها، بعد أن كان
التفوه عنده بذلك يعد من المعرات، ولا
حامل له على الإقرار إلا ضغط الألوهية على
المتجبر. **فإذا ركبوا في الفلك دعوا الله**

مخلصين له الدين. فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون. وهكذا أكثرهم، إذا أدركته المنية أو انقطعت به الأسباب يصبح ينادي قائلا: يامولاه يامولاه!

وبالجملة، إن الإنسان هو عبد بالأصالة حب أم كره. **إن كل من في السماوات والأرض إلا آتي الرحمان عبدا.**

الفصل الخامس عشر من المقدمة

ولتعلم سيدي أن إنكار الألوهية ضرب من ضروب الوحشية، فبعدما فر العصريون من التوحش فرار الذئب من الأسد، لم يشعر البعض إلا وهو في غايته، وأي وحشية أوحش ممن نكر وجود المدبر لشؤونه، ويستقل بالوجود، معجبا برأيه وهو بالأمس: **لم يكن شيئا مذكورا.** وفي ظني أن لا معين له على ما ارتكبه إلا البسطة في المال والجسم. **كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى.** ولا شك أن عقيدة الفراعنة، لا من سواهم من الضعفاء. وبذلك جاء الخبر: **ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الارض.** ومن البغي القتل

على دولة ثابتة الدعائم في العدل، وتوطيد الأمن بين أفرادها، أما القيام على مبدع الكائنات، والدعاء بالإستقلال في خاصة ملكه، هو مما يعد البغي من المكارم في مقابلته، وما بين الفريقين بون شاسع، ومن العجب أن يحارب الموجود من أوجده. **أولم ير الإنسان أنا خلقناه من نطفة فإذا هو خصيم مبين.**

وبالجملة إن الحيوان المفترس محتمل تقييده. وهذا النوع لا يتقيد بحال، لأنه لم ير سلطة عليه يرقبها، وحتى إذا قيد في الملا، فهو يفعل في الخفاء ما يشاء. **يستخفون من الناس ولا يستخفون من الله وهو معهم.**

الفصل السادس عشر من المقدمة

الكفر هو عبارة عن إنكار الحق، ويختلف باختلاف متعلقاته، وأرذله إنكار الألوهية، لأن دلائل وجودها تقرب من الضروريات باعتبار ما اجتمعت عليه الأمم، ودلت عليه الآيات، وعليه فجاحد وجود الحق، يطلق عليه كافر بكل معنى، حسب عرفنا به تعالى **ذلك بأن الله مولى الذين آمنوا وأن الكافرين لا مولى لهم.** وقولنا إنه كافر بكل معنى، للأن نفي الحق يستلزم نفي ما تقرر في عموم الشرائع. فهو آخر دركة يتنزل إليها من ضبع الله على قلبه، حتى إذا ثبتت دعائمه فيها، يخلع ربقة الحياء من عنقه، ويتنزل

جلباب المروءة من وجهه، فيستخف بجميع الملل، ويقوم خطيبا يدعو الناس لمذهبه، فيزيده الله بسطة في العلم و الجسم إستدراجا منه سبحانه وتعالى له **سنستدرجهم من حيث لا يعلمون.** حتى إذا استأنس بحاله وعجب برأيه أخذه الله أخذ عزيز مقتدر، **فلما نسوا ما ذكرو به فتحنا عليهم أبواب كل شيء حتى إذا فرحوا بما أوتوا أخذناهم بغتة فإذا هم مبلسون.**

الفصل السابع عشر من المقدمة

وقد تقدم لك أيها الصديق، ان السبب في إنكار بعض المعاصرين من الفلاسفة لوجود المدبر، هو سوء الإعتقاد السابق، حيث كان يسبق في خلده من أن إله العالم هو بالكثائف أشبه منها باللطائف، فلا يتصوره إلا جرما، ولو أعضاء من جميل الأوصاف ما استطاع، حتى إذا وصل إلى ما وصل إليه الأروبويون من فن الهيئة بواسطة الإكتشافات الحديثة، فلا يجد إلا فراغا متسع الأرجاء، ذا أجرام تتوقد ذاتيا واكتساب تتوقف حركة بعضها على بعض على ما تقتضيه الجذبية والنواميس الطبيعية، فيتضح لديه أن الأشياء مرتبطة

ببعضها، لكن لا يخلو معتقده تماما من بقية تومى إليه بإمكان سلطة هناك تدق عن الادراك. لكنه يتعجل القول بمجرد الطبيعة، وإن مع بقاء ذلك الزائد المتوهم عنده، **وخلق الإنسان عجولا.** وكان حقه أن لا يتعجل التصريح بالنفي مع تحسه بذلك الزائد على الطبيعة، عساه أن يأتيه البيان، فيكون حجة على غيره، وإما ما يهتدي به في الإثبات، أما النفي فهو شيء قد يتصور من ضعف الإدراك خلاف مقابله. فليتأمل.

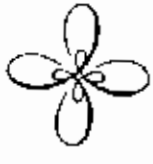

الفصل الثامن عشر من المقدمة

قد يضل الإنسان في محل الإهتداء، ويعبر عن الحق في طريق الإقبال عليه. وإني قد سافرت مرة الى تونس، وعندما قربت إلى سوق العطارين عبقت رائحة المسك ونحوه طافحة، فأخذت أتبع الرائحة بالتوسم، عسى أن نهتدي إلى المحل بدون السؤال عليه، ولما وصلت للمحل نفسه انقطعت عني الرائحة تماما، فضننت أني أدبرت عن المقصود، فاخذت ألتفت يمينا وشمالا، فنادني رجل من دكان بجانبي « آيش تريد يا شيخ؟ » فقلت له أريد المسك، فقال لي هذا محله، فقلت له أعطنيه. فناولني قطعة سوداء في فارة من جلد.

فأخذتها منه، ثم وضعتها عند أنفي، ثم رددتها قائلا: زيد أجود من هذا، وأنا أقول هيهات أن يكون هـذا هـو المسك، فتركتـه ثم استعنت على طلبه مرة أخرى بدليل، فأرجعني إلى المحل نفسه، قلت: ولا شك أنه لو كان لي نصيب من معرفة المسك، لما تركته عند التحصيل عليه.

وهذا مثال المشتغل بفن الفلسفة، فقد يدبر عن الحق في حال الإقبال عليه، إلا إذا كان له نصيب من عقيدة الخصوص، فلا يزداد بذلك إلا يقينا، لأن ما وصل إليه من عدم الإدراك، هو ما ينبغي الإعتقاد عليه، وتلك عقيدة الإسلام، لقول الصديق:

العجز عن درك الإدراك إدراك. ولقول **النبي، إن الله احتجب عن العقول كما احتجب عن الأبصار، وأن أهل الملاء الأعلى يطلبونه كما تطلبونه أنتم.**

الفصل التاسع عشر من المقدمة

وعلى ما نتفرسه في إحساسات العصرين القائلين الآن بالنفي، لو تصفحنا عقائدهم مع استنطاق وحسن المحاورة، وأمعنا النظر، فلا نجد نفيهم واقعا على الإله الحق، في الغالب، على ما تقتضيه بجاياهم من حسن الدراية، إنما نجده واقعا على ما تقرر في غالب الأذهان، من أن إله العالم، إنما هو عبارة عن شبه إنسان من جهة الكيفية والكم، مقره في السماء على نحو كرسي مثلا، صالح أن يلمس باليد على التقدير، فضلا عن إحاطة البصر به.

وعليه فالإله الذي هو بهذه الصفة فعنقاء مغرب، ليست أولى بالنفي منه، وعلى هذا

الإعتبار يكون نفيهم عائدا على الوصف المقرر في الأذهان، لا على الإله الحق الذي هو عبارة عن الغيب الصرف، وفي ظني لو قيل لأحدهم أن الإله هو عبارة عن قوة غيبية يتحسس العقل وجودها في العالم من مكان بعيد، لازالت متعذرة الادراك عن البصائر، فضلا عن الابصار، في الغالب لا يتعجل النفي حسبما تعجله من قبل، حيث يستشعر ذلك من نفسه من طريق الشك، أو الظن الغالب. **إن نظن إلا ظنا وما نحن بمستيقنين.** ولكن لا يستبعد تحصيل اليقين بعد تحقيق الضن لوجود الإرتباط بينهما. فليتأمل.

الفصل الموفي للعشرين من المقدمة

وقد كنت اجتمعت مع أحد نجباء الفلاسفة العصرين، وكان يقول بالطبيعة المحضة، فقلت له بعد كلام: ولعلكم بلغتم الغاية في فنكم هذا بأكمل تحرير في تحقيق النفي؟ فقال لي وهو كذلك، فقلت له: ومع ذلك لم تزل عندكم بقية شك في إثبات سلطة زائدة على ما وصلتم إليه، أو نقول قوة أعز من أن يحاط بها على ما هي عليه، حافضة للعالم من نحو الإختلال والتلاشي، فقال لا يخلو من بقية شك في شيء متعذر الإدراك، فقلت له وإذن من المحتمل أن يكون غيركم على يقين في إثبات ما شككتم أنتم فيه، لأن الإدراك متفاوت، والإنسان للعجز أقرب منه إلى

الإحاطة، قال وهو كذلك، فقلت: وعليه، فهذه القوة البعيدة المنال التي يحاول الإحاطة بها كل من الشك والوهم والظن واليقين، "وهي بالجميع أحوط" **وكان الله بكل شيء محيطا.** فأي إسم تستحقه حتى يطابق مسماها؟ فقال: **لا** أدري، فقلت: تلك هي المسماة بالألوهية، فقال لي: أنا لم أتخيلها فضلا عن أن أسميها، فقلت له: عدم تخيلك لها هو زبدة الاعتقاد، فاثبت فيما أنت عليه حتى يأتيك اليقين. لأن الإله عندنا هو عبارة عن سلطة غيبية مجهولة الكنهية تدق عن للإدراك، **لا تدركه الأبصار وهو اللطيف الخبير. ليس كمثله شيء** فقال إن كان الإله هو عبارة عما ذكرتم فأنا مؤمن، فقلت الحمد لله، **إنما المؤمنون إخوة،**

الفصل الحادي والعشرون من المقدمة

والملخص من جميع ما قدمناه أن الفلسفة ضل سعيها في العلم الإلهي الذي هو أحد فنونها، كما تحققت إصابتها فيما عداه من الأقسام، والسبب في ذلك استخدام العقل فيما وراء طوره، واسترساله فيما لايدريه بدون دليل يستند عليه، ولا برهان يعول عليه، فمن اللازم ينقلب خاسئا وهو حسير، ولا غرابة إن رجع القهقرة فيما فوق وسعه، حيث أنه قد يخطيء فيما عود الولوج فيه، ولولا خطأه لما اختلفت العقلاء، وبالجملة إن سائر إدراكات الإنسان يتطرقها الخطأ، ألا ترى أن الله تعالى جعل الحواس الخمس، حاكمة على المحسوسات،

فالشم حاكم على المشمومات، والذوق حاكم على المذوقات، والبصر حاكم على المبصورات، والسمع حاكم على المسموعات، واللمس حاكم على الملموسات، ولما كان الخطأ قد يطرق كل حاسة على حدتها، جعل الله العقل حاكما عليها فيما حكمت هي عليه كيلا تعتد بالخطأ في محل الصواب، أو ليس أن البصر قد يرى البحر متصلا بالسماء؟ ومثله الجبال الشواهق من بعيد؟ وأين هو من رؤية السماء فضلا عن اتصال الجبال بها، ومثله الذوق قد يحكم على مرارة العسل مثلا، عند انحراف مزاج صاحبه، وهكذا بقية الحواس وما يشاكلها من الإدركات الباطنية، ومثل تلك الأحكام لا

تسمن ولا تغن من جوع، لعلمه بإمكان تطرق الخطأ للحواس، ولما كان هو كذلك لا يعدم حضه من الخطأ أحيانا، جعل الحق تعالى الشرع حاكما عليه، فلا بد أن يرجع إليه في المهمات، وعليه فمن جال في العلم الإلهي الذي هو من أقسام الفلسفة، وكان دليله الفهم الخارق، أجاد وأفاد، ومن لا، فلا.

ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور.

الفصل الثاني والعشرون من المقدمة

وهل العقل توصل إلى ما توصل إليه من الاستخدام في المحسوسات والتصرف فيها بدون آلة يعتمدها؟ كلا! فقد يفتقر إلى السمع مثلا ليستمد منه معرفة الأصوات ومقطعات الحروف ليميز بين صوت الإنسان وصياح البهائم، ونغمة الطيور، وخرير الماء، وهبوب الرياح وما أشبهه، وهكذا البصر في الألوان، وقس على ذلك، وليس في قوة العقل أن يتوصل إلى شيء مما ذكرناه من حيث ذاته إلا بواسطة آلة يعتمدها. **ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه.** أي لا يتعداه، وإذا تحقق منه أنه لا يصل إلى شيء من الأشياء التي هو من

جنسها، من حيث الحدوث، إلا بآلته الموضوعة من أجله فلزمه حينئذ أن لا يقدم على شيء إلا بآلته.

وعليه فأي آلة وجدها الإنسان في نفسه يتوصل بها إلى كنه ربه، فيدركه على ما هو عليه، كلا! **ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء.** وإني لا أنسى عثرات العقل في هذه النازلة، كما أني لا أنكر مزاياه في أغلب النـــوازل.

الفصل الثالث والعشرون من المقدمة

وإذا تحقق أن العقل لا يتصرف في أي شيء من الأشياء إلا بواسطة آلة يعتمد عليها، إما بدنية كالحواس الخمس، وإما نفسية كالخيال والفكر وخوهما، وقد اتضح أن الحواس لا تعلق لها بالألهيات، ومثلها الفكر والخيال، لأن الفكر لا يجوز على نعت الإصاب إلا فيما مر عليه، والخيال لا يتخيل إلا ما ارتسم فيه، وأين هما من شيء لا مساس لهما به البتة؟ وعليه فلم يبق حينئذ إلا الاعتماد على الدليل من الخارج، كأحد الكتب الإلهية، وإلا يخشى عليه، لأن المحل مضنة السقوط والانعطاب غالبا، والكتب دليل على النجاة. **إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقـــوم.**

الفصل الرابع والعشرون من المقدمة

وقد يتخرج مما حاولناه من أول الفصل إلى هنا، أن لابد للإنسان من دين يعامل به ربه، والمراد بالدين هو عبارة عن وضع إلهي يتضمن سعادة الدارين، يكلف الله الإنسان بانتهاجه إنتهاجا مختارا، ومركزه الأهم التوحيد ثم الإنقياد لله فيما أمر و نهى و أراد، وبهذا الإعتبار، أن جوهرة الدين لا تتغير في كل الأعصار، إنما المتغير والمنقلب أحكامه، حسبما تقتضيه الأزمنة وتتوقف عليه مصالح العباد، أما كنهيته لا تتحمل التغيير بحال، فالدين واحد لاغير قال تعالى: **شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما**

وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن اقيموا الدين ولا تفرقوا فيه. مع أن الرسل مختلفة الشرائع قال تعالى **لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا.** وعليه فالملخص من هذا أن الدين واحد، مختلف الأحكام، مراعة منه سبحانه وتعالى لمصالح المجتمع البشري، وما يوافق ضروريات في كل عصر وزمان.

الفصل الخامس والعشرون من المقدمة

ومما اتضح لدينا أن الدين واحد تختلف أحكامه طبق الأزمنة، مراعة منه تعالى لمصالح العباد، وأن الشرائع الإلهية على السواء، فلا نتجمد على أحكام التوراة مع وجود الإنجيل مثلا، ولا على أحكام الإنجيل مع وجود القرآن مهما علمنا ان الكل من عند الله، بل نتسارع لأيهم أوفى بالعصر، وبهذا يتحقق الإنصاف، ويكون الدين كله لله، وإلا فالتهمة لا تنفك، والبراءة لا تحصل لأهل التوراة في إهلالهم الإنجيل، ولا لأهل الإنجيل في إهلالهم القرآن، ولا لأهل القرآن في عدم دعوة الأمم إليه وتطبيق أحكامه على ما يوافق الحال

الحاضر، لأنه هو الكتاب الصالح لبقية الدهر. والكل يجهل مقاصده الآن، والحالة أنه ينادي هل من مبلغ، قال تعالى: **ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر.**

إنتهى ما سطرته تلك اليد الكريمة. وجادت به تلك القريحة الوقادة، وأضن أنه لا مشاحة أن كل من ينضر إلى هذه الفصول المحكمة التنسيق، المتدفقة بمناهل التحقيق. يعترف ولا ريب، والإعتراف من شيم الكرام أن الأستاذ العلاوي رضوان الله عليه، لم يكن بالرجل الثاني ولا ممن يشق له غبار في ميدان العمل والإخلاص في الدعاية إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، وأن أمثال هذه الكلمات

لجديرة بأن تعرب عن مقامه السامي، ومراميه العالية. فأكرم بها من مكانة وأكرم بها من همة تحاكي الثورية في علوها والشمس في خصلها. نعم **فلمثل ذلك فليعمل العاملون.** وفيه **فليتنافس المتنافسون.**